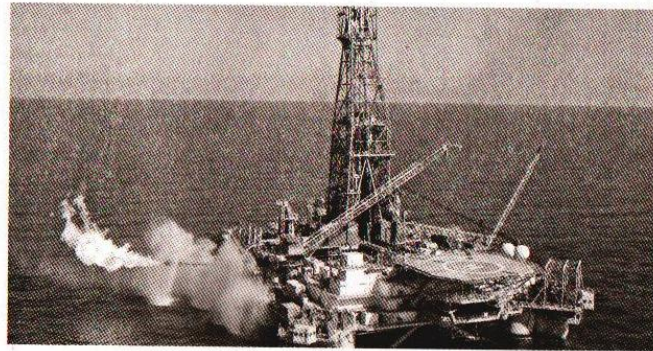


PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Dostour
DATE:	5-April-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	230,000
TITLE :	Petroleum Companies Using Cheap Asian Labor for Sharm El Shekh Summit Projects
PAGE:	07
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Walaa Abdel Karim

شركات البترول تستقدم عمالة آسيوية رخيصة لمشروعات مؤتمر شرم الشيخ

على ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من إجمالي رواتب المشروع وهذا هو العامل الذي أدى إلى اهتزاز موقف دوى المالى منذ أكثر من ٦ سنوات وأدى بطريقة غير مباشرة إلى اهتزاز الاقتصاد بدولة الإمارات. ولفت إلى أنه لابد من مراجعة جميع الاتفاقات القديمة التى قامت ومازالت تحت التنفيذ والمشاريع التى سوف تقوم فى المرحلة القادمة، ولابد من دراسة على أقل تقدير المشاريع فى الطاقة البتروكيميائية وتكرير البترول. وأكد أن الفساد بالنسبة للاستثمار هو استخدام نفس الوسطاء وشبهة الشركات التى مازالت تلعب من الخلف وخصوصاً فى مجالات التعدين والبترول وعدم اهتمام وزارة الشئون ونقابات العمال فى عدم تطبيق قانون العمل المفروض فى عملية جلب العمالة من الخارج وهؤلاء مازال الكثير منهم إما ينتمى لنظام قديم أو أحد أنظمة قطر والإخوان. وختم خطابه قائلاً: «أنا قلت إن أغلب المشاريع التى تنتهك قانون العمل فى مصر تجت بصنر المسؤولين المصريين» وسوف أقوم بنشر اسم كل مشروع على حده حتى تساعد على منع الفساد وإعطاء مزيد من العمل للمصريين».



أجره ٢٠ ألف جنيه بالشهر فى حين استخدام نفس التخصص من الشركة المستثمرة إلى ٣ أو ٤ أضعاف هذا الراتب وهذا ببساطة أن أى شركة عالمية تتبع سياسات دولها ومنها توظيف أبنائها فى الخارج، المثل كذلك ٢٠٪ أو ٢٥٪ من العمالة الأجنبية الواردة من الخارج تستحوذ

يعلم أن أى مشروع صغير أو كبير يعتمد فى دراسته على جزء كبير وهو رواتب العاملين فى هذا المشروع من رئيس مجلس الإدارة إلى أقل عامل ويقاس بند العمالة على الحساب بالساعة لكل تخصص فى هذا المشروع، قد ترى العجب فى أن مدير مشروع مصرى كبير قد لا يتجاوز

كتبت -ولاء عبد الكريم؛

حذر الخبير البترولى الدولى المهندس جورج عياد فى خطاب أرسل نسخة منه للرئيس عبد الفتاح السيسى، من خطورة استعانة بعض الشركات البترولية الخاصة بعمالة رخيصة من دول شرق آسيا، لتنفيذ مشروعات أعلن عنها فى المؤتمر الاقتصادى «مصر المستقبل» فى شرم الشيخ، مؤكداً فى خطابه أن الاستعانة بعمالة لها ضوابط وشروط كما أن الهدف من مشروعات المؤتمر الاقتصادى القضاء على بطالة شباب الحاضر والمستقبل وليس زيادتها.

وأوضح أنه بعد المؤتمر الاقتصادى الأخير كان واضحاً وضوح الشمس مفهوم الاستثمار فى مصر فى المرحلة المقبلة، فليس المطلوب فقط جلب الاستثمارات وإقامة المشاريع ولكن أنواع وسبل الاستثمار ومنها الاعتماد الكبير على العمالة المصرية بدءاً بالعمالة البسيطة وانتهاء بالأعمال الكبرى من مهندسين واستشاريين ومهنيين مدربين، فلا يصح أن تستثمر شركة أجنبية فى مصر وتأتى بالعمالة من الخارج اعتماداً على أن مصر ليست بها عمالة مدربة أو استشاريين ومهندسين مشاريع أمثالهم، الكل